



كلمة صاحب الجلالة

بمناسبة افتتاح السنة القضائية الجديدة

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله

معالي الرئيس الأول

وكيل دولتنا

حضرات السادة

إننا لمسرورون جداً بافتتاح السنة القضائية، سنة 1970 — 1971، مسرورون لأن كل فرصة أتاحت لنا الاجتماع بأسرة القضاء هي فرصة عزيزة علينا لما يشغله القضاء في هذا المغرب وعندنا من مكانة غالية ومرموقة. ولا يفوتنا بهذه المناسبة أن نوجه إليكم النصيح والنصيحة والتوجيهات حتى يمكنكم أن تسيروا دائماً في الطريق اللامع وفي المحجة البيضاء.

وأريد هنا أن ألفت نظر القضاة إلى ناحية مهمة من النواحي الفلسفية ألا وهي معرفة القاضي بالبيئة والنظام الاجتماعي والسياسي الذي يعيش فيه، ذلك أن الاستقلال واستقلال القاضي والقضاء لا يمكن أن يكون استقلالاً تاماً ومطلماً إلا إذا كان القاضي متشبعاً بالروح التي تسود مجتمعه، وعارفاً بالبيئة التي يعيش فيها ويعمل وسطها، وإلا أدى به جهله بتلك البيئة والتشكك للمجتمع إلى الانفراد، والانفراد يؤدي به إلى العزلة، والعزلة تؤدي بالمجتمع إلى التشكك والبلبل.

فالاسلام وضع حداً فاصلاً بين الاستقلال من جهة والابتكار والاجتهاد، ووضع حداً بين هذا كله وبين ما يؤدي إلى العزلة وهي البدعة والعياذ بالله.

لذا سواء من الناحية المدنية أو الناحية التجارية، أو الناحية الادارية، يجب على القاضي أن يكون مقتنعاً بصلاحيته القواعد التي تتمشى عليها دولته، والتي يعيش فيها ويرى فيها أبناءه وينمي فيها مصالحه.

فإن كان مقتنعاً بحسن توازن بيئته، ومقتنعاً بأن أمته ودولته طيلة السنين والأعوام اختارت ذلك النظام عن طواعية واختيار، ولم يفرض عليها كرهاً وجد القاضي في نفسه تلك الطمأنينة التي تجعل منه، بل تلزمه أن يكون قاضياً مستقلاً.

فلا يعقل مثلاً في بلد اشتراكي، أن تكون نزعة القاضي وأحكامه بالخصوص من الناحية المدنية أو في القوانين التجارية، نزعة مطبوعة بفلسفة الرأسمالية، كما أنه في بلد رأسمالي يكون من التناقض أن يحكم القاضي بحكم اشتراكي مخالف للرأسمالية.

وفي هذا البلد الذي هو بلد التوازن، بمعنى بلد الاسلام الذي جاء بدين وسط لا إلى الرأسمالية الجامحة ولا إلى الاشتراكية المفرطة الذي جاء وسطاً على القاضي عندما اختار أن يكون قاضياً وعندما اختار أن يكون



مع القانون ويفسر القانون ويطبق القانون، عليه قبل كل شيء أن يكون صريحاً مع نفسه، أن يكون مطمئناً بالبيئة التي يعيش فيها، والنظام الذي يريد أن يراه ينمو وينمو ويزداد.

لذا معشر القضاة، أريد منكم بعدما مر قضاؤنا من فترة المراهقة، قضاؤنا الحديث لا قضاؤنا القديم الذي مازلنا نعمل ونفتخر به. قضاؤنا الحديث مر من طور المراهقة، من طور البحث، من طور التشككات، وأخذ يسير في طريق الكهولة الصحيحة المتينة. أريد منكم أن تكونوا يقظين أكثر ما يمكن أن تكون اليقظة حتى تكونوا قضاة ملائمين لروح العصر الذي نعيش فيه ملائمين للظروف وللمعاملات التجارية والدولية والادارية التي يتعامل بها المغرب مع الدول الصديقة والشقيقة.

كما أريد منكم أن تكونوا مرنين فالقاضي في الأحوال المدنية أو في القضايا ذات الصبغة الخاصة ولو كان يحكم بقانون واحد، ويطبق فصولاً واحدة، عليه أن يعرف إن تفكير الشمال ليس تفكير الجنوب، وإن قضية كراء أو بيع لا تكون من الناحية البسيكولوجية مشابهة ومماثلة في المدينة أو في القرية، وإن مسألة الحضانة لا يمكن أن ينظر إليها في فاس كما يمكن أن ينظر إليها في تخوم المغرب.

فإذا كنتم مطمئنين على البيئة التي تعيشون فيها وكنتم مندجين مع النظام الاجتماعي والسياسي الذي اختاره آباؤكم وآباء آبائكم، وكنتم مرنين، وكنتم مع القانون وطبقتموه وفسرتموه بحسب ما يفهم الناس والظروف التي يعيش فيها الناس، كنتم قضاة مستقلين فعلاً مستقلين في ضميركم ومع ضميركم، وكنتم إذ ذاك جديرين بمخاطبة الله سبحانه وتعالى إياكم في حديثه القدسي حينما قال النبي صلى الله عليه وسلم.

قال الله : «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته حراماً بينكم فلا تظالموا».

وفقكم الله لما فيه الخير وسدد خطاكم وأعانكم على الحكم بين إخوانكم ورعايانا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

ألقيت بالرباط

الثلاثاء 25 شعبان 1390 — 27 أكتوبر 1970